

مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط وإقتصاد السوق-

د. بن حمود سكيينة*

المقدمة:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا متدهورا للغاية فكان لا بد لها من اللجوء الى نظام اقتصادي يعالج تلك الاختلالات، حيث انصب الاختيار حول نهج النظام الاشتراكي لتسيير دواليب الاقتصاد الوطني. ومنه فقد اعتمدت الجزائر على أسلوب التخطيط المركزي والشامل خلال الفترة (1967.1979)، ثم التخطيط اللامركزي أو التوازني للفترة (1980 . 1989)، وخلال هذه المرحلة تبنت الجزائر جملة من الإصلاحات مست بالقطاع الصناعي العمومي تمثلت في سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية، واستقلالية المؤسسات ثم سياسة التطهير المالي، هذا فيما يخص الفترة الأولى: الاقتصاد الموجه أو المخطط، أما الفترة الثانية وهي فترة الانتقال الى اقتصاد السوق والتي ساهمت في إرسائها عوامل عديدة، هذه الفترة تميزت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي والذي بدأ ببرنامج الاستقرار الاقتصادي. وتبعته إجراءات تتعلق بإعادة الهيكلة الصناعية والتي نتجت عنها عملية إصلاح وخصوصة القطاع العام الصناعي ودوما وفي إطار إرساء قواعد اقتصاد السوق والانفتاح على السوق العالمي فإن الجزائر قد عقدت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوربي، كما أنها بصدد عقد اتفاق للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

* - أستاذة محاضرة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3.

الإشكالية المطروحة:

ما هي المراحل التي شهدتها تطور القطاع الصناعي الجزائري وهل النتائج التي تحققت خلالها تتطابق مع الأهداف التي رسمت؟

نحاول الاستعانة بالخطة الآتية الآتية:

المحور الأول: عموميات حول الصناعة

1. مفهوم الصناعة

2. خصائص الصناعة

3. إستراتيجية التصنيع

4. دور الصناعة في التنمية الاقتصادية

المحور الثاني: تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1967.1989)

1. الصناعة خلال فترة التخطيط (1967.1989)

أولاً: التخطيط الشامل (1967.1979)

ثانياً: التخطيط اللامركزي أو التوازني (1980.1989)

2. السياسة الصناعية في بداية الإصلاحات

المحور الثالث: الصناعة في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق

1. حيثيات نهج اقتصاد السوق في الجزائر

2. برنامج التعديل الهيكلي

3. إعادة الهيكلة الصناعية

4. إصلاح وخصوصية القطاع العام

المحور الرابع: القطاع الصناعي في إطار الشراكة الاورو جزائرية والانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة.

1. القطاع الصناعي في إطار الشراكة الاورو جزائرية

2. الانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة وموقع القطاع الصناعي

الخاتمة

المحور الأول : عموميات حول الصناعة.

1. مفهوم الصناعة: (1)

تعريف تشامبرلين: الصناعة هي مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعا من نفس النوع وإن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا.

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية : الصناعة هي تحويل مواد عضوية أو غير

عضوية بواسطة عمليات ميكانيكية أو كيميائية إلى منتجات أخرى، سواء أنتجت يدويا أو بآلات ميكانيكية تحركها الطاقة، وسواء كان إنتاجها في مصنع أو ورشة، أو أنها بيعت لتاجر جملة أو تجزئة.

مفهوم الإنتاج الصناعي: يعتبر المردود المباشر للنشاط الإنتاجي في الصناعة، حيث تتم معالجة وتغيير وتكييف الموارد الطبيعية بطرق فنية من أجل إنتاج أنواع السلع والخدمات الصناعية.

مفهوم القطاع الصناعي: تشكل مجموعات من الصناعات المتناسقة في الأهداف فرعا صناعيا، ويتكون القطاع الصناعي من كافة الفروع الصناعية.

مفهوم الصناعة والتصنيع: التصنيع نقصد به الصناعات التحويلية أما الصناعة في معناها الأشمل فتضم الصناعات الاستخراجية التعدينية والصناعات التحويلية.

2. خصائص الصناعة:

- نشاط كثيف مقارنة بالحرف الأخرى
- مناطق التركيز الصناعي أكثر سكانا
- الصناعة هي أوسع الحرف انتشارا.
- ارتفاع مستوى المعيشة في المجتمع الصناعي
- تحتاج الصناعة الى رؤوس أموال كبيرة
- تساهم الصناعة بجزء كبير في الدخل الوطني للدول
- تلعب الصناعة دورا كبيرا في العلاقات الدولية
- معظم الصناعات تستخدم الآلات التي تعتمد على الطاقة
- تستوعب الصناعة أيدي عاملة كبيرة

3. إستراتيجية التصنيع : يمكن النظر إليها من عدة زوايا:

- من زاوية الملكية: قطاع عام وقطاع خاص.
- من زاوية نوع الصناعة: صناعة ثقيلة وصناعة خفيفة
- من زاوية التوجه: سياسة إحلال الواردات وسياسة تنمية الصادرات

4. دور الصناعة في التنمية الاقتصادية: (2)

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي والذي يعزز الاستقلال السياسي
- المساهمة في معالجة اختلال الهيكل الاقتصادي

. المساهمة في خلق مناصب الشغل

. العمل على تقليل العجز في ميزان المدفوعات

المحور الثاني: تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1989.1967)

1. الصناعة في فترة التخطيط (1967. 1989) ⁽³⁾

أولاً: التخطيط الشامل (1967. 1979)

. المخطط الثلاثي الأول (1967. 1969)

. المخطط الرباعي الأول (1970. 1973)

. المخطط الرباعي الثاني (1974. 1977)

. المرحلة التكميلية (1978. 1979)

. تقييم فترة المخططات التنموية (1967. 1979) ⁽⁴⁾

• شهدت الصناعة توسعا فويا من مخطط لآخر

• تخصيص مبالغ ضخمة من الاستثمارات لقطاع المحروقات والصناعة الثقيلة

• لم تحضي الصناعة الخفيفة باهتمام كبير

• عرفت مرحلة التخطيط الشامل نتائج ايجابية وأخرى سلبية

ثانياً: مرحلة التخطيط اللامركزي أو التوازني (1980. 1989) ⁽⁵⁾

. المخطط الخماسي الأول (1980. 1984)

. المخطط الخماسي الثاني (1985. 1989)

. تقييم الفترة (1980. 1989) ⁽⁶⁾

- مراجعة إستراتيجية التنمية والاتجاه نحو الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية
- التحول إلى اللامركزية التخطيط (المؤسسات، الولايات، البلديات) في إعداد المخططات الوطنية
- التحول إلى نظرية النمو المتوازن
- تأثرت الاستثمارات في القطاع الصناعي بانخفاض أسعار النفط سنة 1986 نتج عنه
- التخلي عن بعض المشاريع مما أدى إلى انخفاض مناصب الشغل في القطاع الصناعي

2. السياسة الصناعية في بداية الإصلاحات: (7)

أولاً: إعادة الهيكلة العضوية والمالية. (8)

1. إعادة الهيكلة العضوية

- تقسيم المؤسسات العمومية إلى مؤسسات صغيرة حتى يمكن التحكم في تسييرها
- لم تنجح سياسة الهيكلة العضوية
- 2. إعادة الهيكلة المالية
- القيام بتسوية كل الحقوق بين المؤسسات وتحقيق التطهير المالي للمؤسسات العمومية
- إعادة الهيكلة المالية أسفرت عن نتائج سلبية مست كل جوانب الاقتصاد الوطني

ثانيا: استقلالية المؤسسات.⁽⁹⁾

- حرية المبادرة لمسيرى المؤسسات العمومية في اتخاذ القرارات الاقتصادية أي استقلالية المؤسسة في التسيير

- بقيت المؤسسة الصناعية بعد هذه الإصلاحات تعاني من بعض الضغوطات والتي قلصت من جهود تحسين الأداء.

ثالثا: التطهير المالي:

- القضاء على العجز المالي وعلى مديونية المؤسسة العمومية اتجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليصبح لها هيكل مالي متوازن

- العملية لم تحقق نتائج ايجابية ولم تحسن من الوضعية المالية للمؤسسة العمومية

المحور الثالث: الصناعة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق.⁽¹⁰⁾

1. حيثيات نهج اقتصاد السوق.

- فشل الإصلاحات التي شرعت الدولة فيها منذ بداية الثمانينات وخاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1986، أدت إلى التفكير بانتهاج نظام اقتصاد السوق بدلا من نظام التخطيط الموجه

- إقبال السلطات العمومية على التعامل مع المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

- عقدت الجزائر عدة اتفاقيات تثبيت وتوجت ببرنامج التعديل الهيكلي وإعادة جدولة الديون الخارجية

2. برنامج التعديل الهيكلي.

أولاً: برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي (1994/04/01. 1995/03/31)

- القيام ببرنامج منهجي للإصلاحات الهيكلية وتحرير الاقتصاد وبصفة خاصة إصلاح نظام الأسعار وتحرير التجارة الخارجية

ثانياً: برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995-مارس 1998)

- تجسيد الإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني ومواصلة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية

ثالثاً: آثار برنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي⁽¹¹⁾

- حالة الانكماش والانحسار التي أصيبت به مختلف القطاعات حيث القطاع الصناعي هو الأكثر تضرراً

- انخفاض الإنتاج الصناعي لكل الفروع

- تدنت معدلات استغلال القدرات الإنتاجية

- تدهورت مالية المؤسسات وتم حل العديد منها

3. إعادة الهيكلة الصناعية.

جاءت سياسة إعادة الهيكلة الصناعية ضمن مسعى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

وتعرف بأنها: " مجموع الإجراءات المتعلقة بإعادة تنظيم وتوزيع وعصرنة آداه الإنتاج الوطنية قصد رفع فعاليتها ومقدار تنافسيتها وإدماجها في التنظيم الدولي للعمل، فهي استراتيجية للرفع من الفعالية والكفاءة وعنصراً هاماً في تصحيح الاقتصاد الوطني.

4. إصلاح وخصوصية مؤسسات القطاع العام.⁽¹²⁾

- لم تحقق الإصلاحات التي شرع فيها منذ 1988 النتائج المرجوة لذلك جاءت عملية إصلاح القطاع العام وخصوصية مؤسساته. وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سنة 1995 بمقتضى قانون الأموال المنقولة للدولة رقم (12. 1995) والذي عوض صناديق المساهمة بالشركات القابضة (holding) وهذا من أجل تنفيذ السياسة الصناعية الجديدة وتحقيق أهدافها.

- أنشأت الشركات القابضة لتمكين تقويم المؤسسات التي تعيش في أغلبها صعوبات مالية خطيرة وذلك بهدف خصوصتها.

- لتفعيل النظام الجديد (الشركات القابضة) للقطاع الصناعي العمومي ارتكزت سياسة التنمية الصناعية للدولة على أمرين: ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة وإعادة هيكلة القطاع الصناعي العام

- بموجب إعادة هيكلة القطاع الصناعي العام فإنه تم تشخيص وضعية المؤسسات العمومية وتطهير محافظها المالية، ثم عملية خصوصية كلية أو جزئية للمؤسسات غير الإستراتيجية.

- اعتمد برنامج للخصوصية بصفة رسمية منذ 1995 حيث ظهر أول برنامج للخصوصية في أبريل 1996 مدعوما من طرف البنك الدولي. وبتاريخ 1997/12/31 تم حل 76 مؤسسة من أصل 1481 وتنج عنه تسريح حوالي 160000 عامل.

- لقد تم توخي الحذر في الجزائر عند طرح وتطبيق التحرير والخصوصية نظرا للسلبات الكثيرة التي نتجت عنها ومن بينها الزيادة الكبيرة في معدلات البطالة والتوقف عن الإنتاج لغالبية المؤسسات مع بقاء القطاع الصناعي يسجل معدلات نمو سالبة.

المحور الرابع: القطاع الصناعي في إطار الشراكة الاورو جزائرية والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

1. القطاع الصناعي في إطار الشراكة الاورو الجزائرية.⁽¹³⁾

- تبلور مفهوم الشراكة مع الاتحاد الأوربي في مؤتمر برشلونة، وقد تم التوقيع الرسمي عليه يوم 2002/04/22 بمدينة فالنسيا الاسبانية. ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في أول سبتمبر 2005.

- تضمن اتفاق الشراكة الاورو جزائرية مجموعة من المحاور منها الحوار السياسي وحرية انتقال السلع والخدمات، التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي..

- تم الاتفاق على تحديد نظام تعريفي من الجانبين فيما يخص المنتجات الصناعية. إذ بموجب المادة (06) من الاتفاق يتم إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوربي في حدود اثني عشرة (12) سنة تلي 2005/09/01. وعليه يلتزم الجانبين بالتخفيض الجمركي المتوالي أو التخفيض الفوري على السلع الصناعية.

- خصص الإتحاد الأوربي خلال الفترة (1996. 1999) في إطار برنامج دعم الشراكة الأورو جزائرية MEDA 1 مبلغ 164 مليون أورو وقد وجه إلى تدعيم خيار إقتصاد السوق. أما الفترة (2004-2006) فقد خصص برنامج MEDA 2 مبلغ 106.2 مليون أورو وقد وجه إلى معالجة الإختلالات التي تعاني منها الجزائر لضمان السير الحسن للإقتصاد وتحقيق الرفاهية.

مليون أورو وجه إلى معالجة الإختلالات التي تعاني منها الجزائر لضمان السير الحسن للإقتصاد وتحقيق الرفاهية.

- لقد نتجت عدة آثار عن الشراكة الاورو جزائرية تمس بالقطاع الصناعي، منها آثار إيجابية وهي قليلة حاليا تمثلت بالخصوص في الاستفادة من التطور التكنولوجي

النسبي الذي تعرفه الصناعة الأجنبية، وتوسيع الأسواق الخارجية مما سيسمح بتصريف المنتجات الوطنية، وتطوير الصناعة الجزائرية من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الآثار السلبية لهذه الشراكة فهي كثيرة وعميقة منها ما يشكل ضغطا في الأجل القصير والمتوسط على النسيج الصناعي كما أن المنافسة المتزايدة ستؤثر على كامل الصناعة الجزائرية بالإضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يهدف إلى إغراق السوق الجزائرية بمنتجاته الأكثر جودة والأقل سعرا وهذا ما بدأنا نلاحظه في الآونة الأخيرة. كما توجد عوائق غير مباشرة للصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي مثل قواعد المنشأ و معايير الصحة والسلامة المهنية وحماية البيئة التي تعتبر من أكبر العوائق التي تستخدمها الدول الأوروبية.

2. الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وموقع القطاع الصناعي

منها⁽¹⁴⁾:

- تعد الجزائر من الدول التي وقعت على إعلان مراكش في 15/04/1994، المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة. وتسعى الجزائر من وراء عضويتها للمنظمة إلى تدعيم وضعها الاقتصادي والاجتماعي وهذا من خلال الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة للدول النامية.

- سارعت الجزائر بتقديم طلب العضوية للمنظمة بغية تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تعتبر في نفس الوقت دوافع للإنضمام لهذه المنظمة وهذا بعد موافقتها على تنفيذ شروط هذه الأخيرة.

- على الجزائر إلتزامات اتجاه المنظمة العالمية للتجارة فيما يخص القطاع الصناعي منها :

1. إتباع سياسة صناعية ذات أهداف أفقية تركز علي المحتوى الاقتصادي مثل الإنتاجية والتجديد والتكنولوجيا، دون استهداف قطاع صناعي معين.
 2. تصحيح المحيط الصناعي قصد التوافق مع أهداف المنظمة مثل الابتعاد عن سياسة الإغراق أو مخالفة قواعد الملكية الفكرية.
 3. كما يتم توفير الأطر اللازمة لتعظيم استفادة الاقتصاد المحلي من الفرص التجارية الإضافية التي يوفرها تحرير التجارة العالمية وتقديم أنواع الدعم المسموح به مثل الدعم المالي للمؤسسات الصناعية وتنمية المناطق الجغرافية الأقل نمواً.
- إن الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تنجر عنه عدة انعكاسات منها الايجابية مثل تحضير الصناعة الوطنية بتحسين مكائتها، وتشجيع وزيادة الاستثمارات⁽¹⁵⁾.

أما الانعكاسات السلبية التي تمس بالصناعة الجزائرية فتتمثل في فقدان الجزائر لقدرتها على حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة والنسيج الصناعي بصفة خاصة، كما أن الصناعة الجزائرية تعتبر صناعة ناشئة وليس بمقدورها منافسة نظيرتها الأجنبية الأعلى جودة والأقل تكلفة، وهذا يعني إغراق السوق الوطنية بالسلع الأجنبية. كما أنه إذا لم تستطيع الصناعة الجزائرية التكيف بسرعة قبل إنهاء مهلة الإعفاءات، سيدفع بالصناعات التي تشكو من ضعف القدرة التنافسية إلى توقيف نشاطها وهذا ما نراه حالياً في صناعة الأحذية والألبسة الجاهزة على سبيل المثال.

الخاتمة:

شهدت الصناعة خلال فترة المخططات التنموية توسعا قويا من مخطط إلى آخر وخاصة فيما يخص إرساء قواعد للصناعة الثقيلة أو الصناعة المصنعة، أما الصناعات الخفيفة فلم تحظ باهتمام كبير.

عرفت هذه المرحلة نتائج إيجابية وأخرى سلبية ففيما يخص الأولى، فإننا نذكر منها الآتي:

. ساهمت الخطط الاستثمارية المتبعة خلال هذه المرحلة في تدعيم الأسس الهيكلية للاقتصاد الوطني.

. سخرت قدرات البلاد نحو الصناعات المصنعة (الحديدية والميكانيكية والبتروكيمياوية ومواد البناء) والتي ساهمت في إرساء قاعدة صناعية متطورة.

. مكنت الصناعة من المساهمة القوية في تكوين الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

. عملت على تحسين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة معدل التشغيل بخمس (5) مرات في القطاع الصناعي بين (1966.1980).

أما النتائج السلبية فيمكن تلمسها في الآتي:

. لم تتمكن المخططات التنموية من تحقيق الأهداف المنتظرة في ميدان تحريك ودفع عملية النمو إذ بقيت معدلات النمو المحققة عموما بعيدة عن ما هو مخطط.

. غياب التنسيق وتداخل الصلاحيات بين الهيئات المسيرة وضعف الالتزام وعدم احترام الأولويات المقررة أدى إلى توظيف الاستثمارات في غير مجالها.

. التبعية للأسواق الخارجية وخاصة القطاع الصناعي الذي أصبح يعتمد على الاستيراد بصفة كاملة تقريبا

. الاعتماد على القطاع العام وإعطائه الأولوية مع إهمال وتهميش القطاع الخاص.

- إتباع الأساليب الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية على حساب كثافة العمل، وهو ما أدى إلى عدم الاستفادة من اليد العاملة المتوفرة واللجوء إلى الإطارات الأجنبية.

- منافسة الصناعة للزراعة وهو ما أدى إلى تسرب اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة للحصول على امتيازات أكبر.

لقد حصلت تغيرات جذرية في السياسة الاقتصادية الجزائرية في بداية الثمانينات، فالنمو الكبير للقطاع الصناعي المتكون من الصناعات الثقيلة، ثم التراجع عنه لصالح القطاع الخدماتي، كما أقرت عدة إصلاحات نذكر منها:

- إعادة الهيكلة العضوية والمالية.

- استقلالية المؤسسات.

- التطهير المالي.

إن ارتفاع أسعار المحروقات خلال الفترة (1980.1984) قد ساهم في تحقيق نمو قدر في المتوسط بـ: 5 % والذي ساهمت فيه الصناعة بنسبة 15 % بعدما كانت تساهم بنسبة 12 % فقط في سنة 1979. لكن انهيار أسعار النفط في السوق العالمي سنة 1986 أثبت فشل الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت الدولة في إرسائها وهذا ما زاد من تدهور الوضعية الاقتصادية للبلاد حيث سجل النمو الاقتصادي معدلات سالبة طوال الفترة (1986.1989) وهذا ما دفع بالسلطات النقدية إلى عملية الإصدار النقدي لتغطية عجز الميزانية والذي أدى إلى إرتفاع معدلات التضخم بشكل كبير.

كما عرف الاقتصاد الجزائري صعوبات بخصوص المدفوعات الخارجية نتيجة ثقل عبء المديونية، ونذكر أيضا بأن التحولات والإصلاحات التي مست المؤسسة العمومية مع بداية الثمانينات وفي نهاية التسعينات لم تحقق الأهداف المرجوة منها: كتحسين مردودية المؤسسة العمومية، وزيادة فعاليتها. وعليه فقد ظهرت بوادر جديدة

لإصلاح جذري للاقتصاد الوطني ومؤسساته تمثل في التحول من نموذج تسيير مركزي موجه إلى نموذج آخر يركز على توسيع تدخل القطاع الخاص وتعزيز علاقات اقتصاد السوق.

وقد أقبلت السلطات العمومية الجزائرية لأول مرة للتعامل مع المؤسسات المالية المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وعقدت عدة اتفاقيات تثبيت وتوجت ببرنامج التعديل الهيكلي وإعادة جدولة الديون الخارجية.

كما تبنت الجزائر موجة من الإصلاحات الجديدة منها إعادة الهيكلة الصناعية وإصلاح وخصوصة القطاع الصناعي العام.

أيضا شرعت الجزائر في السنوات الأخيرة في عقد اتفاقيات منها اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية ومحاولة عقد اتفاق للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، لقد نتجت عن هذه الاتفاقيات نتائج بعضها إيجابي والآخر سلبي عميق مس بالنسيج الصناعي الجزائري الذي بدأ في التآكل والاندثار، جراء المنافسة الشديدة والقوية للسلع الأجنبية في السوق الوطنية.

في الأخير نقول أن أهم ما ميز الوضعية الاقتصادية في السنوات الأخيرة، هو حالة الانحسار والانكماش الذي أصيبت به مختلف القطاعات ولكن بدرجات متفاوتة. لكن القطاع الأكثر تضررا من غيره هو القطاع الصناعي، حيث انخفض فيه الإنتاج وأصبح يساهم في الناتج الداخلي الخام إلا بنسبة 5% في الوقت الذي كان يساهم ب 15%.

كما ظلت معدلات استغلال قدراته متدنية جدا وتدهورت مالية المؤسسات وتم حل العديد منها. هذه الوضعية نتجت عنها آثار اقتصادية - خاصة مع ظهور العولمة والانفتاح على السوق العالمي - سلبية كبيرة وأخرى اجتماعية عمقت الهوة ما بين الطبقات وزادت من حدة الفقر والبطالة والآفات الاجتماعية.

بعد هذا الاستعراض لأهم النتائج، فإننا نوصي بالآتي:

1. لا بد من اللجوء إلى التخطيط لحصر الإمكانيات المتوفرة في كل قطاع، ثم محاولة وضع خطة قطاعية لتنمية كل قطاع مع مراعاة التكامل والتنسيق بينها.
2. الاهتمام بتنمية الموارد البشرية عن طريق التكوين المستمر والمكثف للعاملين في كل القطاعات.
3. وضع برنامج مكثف للتنمية الولائية والسهر على تنفيذه بفعالية عن طريق خلق حوافز مادية ومعنوية.
4. إشراك الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل يضمن تطبيق المعارف والبحوث في الواقع الجزائري.

قائمة الهوامش والمراجع :

- 1- مدحت القرشي، الإقتصاد النقدي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2005، ص: 24.
- 2- نفس المرجع السابق، ص 39.
- 3-Houcine Benissad , l'Algérie de la planification socialiste a l'économie de marché ; ENAG édition 2004 p 19.
- 4-Abdelhamid Brahimi, l'économie algérienne, OPU, 1991 p 315
- 5- محمد بلقاسم حسن بهلول، تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 1999، ص 175.
- 6- نفس المرجع السابق، ص 275.
- 7-Ahmed Benbitour, l'expérience algérienne de développement (1962-1991) Algérie ISGP édition, 1993 p 14.
- 8- عبد الله بن عودة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية 1997، ص 359.
- 9- محمد بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 72.
- 10- عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري: الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز الأهداف السياسية الاقتصادية، دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004/2005، ص 94.
- 11- عبد المجيد قدي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقويمية. Cahier du cread N =61, 3eme trimestre 2002, p 06
- 12- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003-2004، ص 169.

13- يعقوبن صليحة، العولمة وأثارها على القطاع الصناعي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009 ص: 60.

14- مصطفى بودرامة، الآثار المحتملة للشراكة الأورو متوسطية على الصناعة في الجزائر، الملتقى الدولي حول أثار وإنعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنظم يومي 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف.

15- قويدر عياش، عبد الله إبراهيمي، أثار إنضمام الجزائر إلى OMC بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد (02)، ماي 2005، ص 69.